

دليل الميسر لنشر ثقافة إحترام سلطة القانون للشباب

مشروع تعزيز سيادة القانون – أركان
نيسان 2007

تم إنجاز هذا الدليل من قبل مشروع أركان والممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والذي تنفذه شركة كيمونيكس بالإشتراك مع شريكها شركة مسار. الآراء المذكورة في هذه الوثيقة تعبر عن رأي صاحبها (أصحابها) ولا تعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

1. الإفتراضات الأساسية.
2. المهارات الأساسية المكتسبة من التدريب.
3. نصائح عامة للميسر

الفصل الثاني: محتويات الدورة التدريبية المقترحة للتدرب على

إستعمال الدليل

1. عنوان الدورة.
2. مدة الدورة.
3. الفئات المستهدفة.
4. عدد المشاركين في كل دورة.
5. تنفيذ الفعاليات.
6. تصميم الفعاليات.
7. المراقبة والتقييم.
8. نقاش لأساليب عمل مقترحة أخرى لتنفيذ فعاليات مشابهة.
9. اعداد مشاريع قابلة للتنفيذ ميدانياً.

الفصل الثالث: المهارات الأساسية المكتسبة من التدريب

1. إدارة الجلسات والنقاش فيما يتعلق باحترام القانون وإستقلال القضاء.
2. التعامل مع الشباب (الفئة العمرية المقترحة 18-25).
3. العمل في أزواج (ميسرّ رئيس وميسرّ مساعد).
4. القدرة على تصميم فعاليات مشابهة.
5. التعرف على طريقة تنفيذ محكمة نموذجية
6. التعرف على اساليب مراقبة وتقييم أداء المشاركين فيما يخصّ إحترام القانون.
7. القدرة على اعداد مشاريع ميدانية متعلقة بالشباب والمجتمع

الفصل الرابع: الفعاليات

1. فعالية رقم (1): ماذا نعرف عن القانون في حياتنا اليومية؟
2. فعالية رقم (2): المواطنة: حقوق وواجبات.
3. فعالية رقم (3): القانون والأخلاق: ماذا ينقصنا حتى نحترم القانون؟
4. فعالية رقم (4): سلّبت حقوقي كيف أسترجعها؟
5. فعالية رقم (5): من يخالف القانون يقدم للعدالة!
6. فعالية رقم (6): مفهوم إستقلال القضاء.
7. فعالية رقم (7): مشروع قانون رعاية الشباب الفلسطيني.
8. فعالية رقم (8): الشباب ومؤسسات العدالة الرسمية وغير الرسمية.
9. فعالية رقم (9): ماذا يمكنني أن أعمل لتعزيز إحترام سلطة القانون لدى

الشباب؟

10. فعالية رقم (10): ما الذي يمكنني عمله لتعزيز إحترام سلطة القانون في الحي الذي أسكنه؟ مشروع التخرج من الدورة.

الملاحق

الملحق الأول: أوراق عمل للمشاركين

1. فعالية رقم (1): ماذا نعرف عن القانون في حياتنا اليومية؟
2. فعالية رقم (2): المواطنة: حقوق وواجبات.
3. فعالية رقم (3): القانون والأخلاق: ماذا ينقصنا حتى نحترم القانون؟
4. فعالية رقم (4): سلّبت حقوقي كيف أسترجعها؟
5. فعالية رقم (5): من يخالف القانون يقدم للعدالة!
6. فعالية رقم (6): مفهوم إستقلال القضاء.
7. فعالية رقم (7): مشروع قانون رعاية الشباب الفلسطيني.
8. فعالية رقم (8): الشباب ومؤسسات العدالة الرسمية وغير الرسمية.
9. فعالية رقم (9): ماذا يمكنني عمله لتعزيز إحترام سلطة القانون لدى الشباب؟
10. فعالية رقم (10): ما الذي يمكنني عمله لتعزيز إحترام سلطة القانون في الحي الذي أسكنه؟ مشروع التخرج من الدورة.

الملحق الثاني: مواد تثقيفية للميسرين

1. مواد تثقيفية من إعداد طاقم مشروع أركان.
(أ) القانون والمجتمع.
(ب) سيادة القانون في فلسطين.
(ج) القانون والأخلاق.
(د) دور المواطن في تعزيز مبدأ سيادة القانون: المواطنة حقوق وواجبات.
(هـ) دور مهنة المحاماة في تعزيز سيادة القانون وإستقلال ونزاهة القضاء وخدمة المواطن.
2. عناوين الصفحات الإلكترونية للمؤسسات العاملة في مجال سيادة القانون.
3. أين أجد نسخاً إلكترونية من الإتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بسيادة القانون وحقوق الإنسان؟
4. أين أجد نسخاً إلكترونية من القوانين الفلسطينية؟
5. مصادر أخرى.

الفصل الأول

مقدمة

يسعى مشروع تعزيز سيادة القانون أركان إلى تعزيز إحترام القانون وزيادة ثقة الجمهور في النظام القضائي الرسمي والنظام القانوني من خلال تنفيذ برامج تعزز إحترام سلطة القانون وإستقلال القضاء عبر حملات التوعية الجماهيرية والبرامج المدرسية وتدريب ميسرين¹ من مؤسسات المجتمع المدني على إستخدام طرق وأدوات ملائمة لذلك.

بناء على هذا التوجه قام مشروع أركان بتطوير وتجربة برامج تعزيز إحترام القانون لطلبة المدارس في مدرسة الحياة الرسمية في كفر عقب لمدة أربعة أشهر، بحيث هدفت هذه التجربة إلى تعليم الأطفال من جيل 12-17 سنة على المفاهيم الأساسية لسلطة القانون وأهميته وتزويدهم بالمعرفة الأساسية اللازمة لذلك وزيادة ثقتهم بأنفسهم والإطلاع على وسائل تمكنهم أن يكونوا من المدافعين عن إحترام سلطة القانون في حياتهم اليومية. كما أن المشروع عزز لديهم وسائل المعرفة وطرق حل المنازعات من خلال تبني الوسائل القانونية.

في نفس الوقت الذي تمت فيه تجربة البرنامج في مدرسة الحياة الرسمية قام مشروع أركان بتطوير دليل الميسر لتعزيز إحترام سلطة القانون لطلبة المدارس وتم تطبيقه أيضاً في قطاع غزة والضفة الغربية، بحيث تم تدريب 41 ميسراً في قطاع غزة من ست مؤسسات مجتمع مدني وكلية الحقوق في جامعة الأزهر ومحامية متدربة واحدة وللذين بدورهم قاموا بتنفيذ فعاليات الدليل مع (944) طالب وطالبة من خلال زاوية سيادة القانون في برنامج "ما بعد المدرسة" عبر خمس مؤسسات غير حكومية حصلت على منح من مشروع تعزيز الديمقراطية والمجتمع المدني (تمكين سابقاً). كذلك تم تدريب 33 ميسراً من الضفة الغربية، من ثمان مؤسسات من المجتمع المدني ومدرسة خاصة وثلاث كليات حقوق وعدد من المحامين الأساتذة والمتدربين النشطاء في العمل الأهلي.

في هذه الأثناء حرص طاقم أركان على التحضير لأعداد هذا الدليل من خلال تخصيص نقاش خاص بدور الشباب في تعزيز احترام سلطة القانون ضمن أجندة تدريب الميسرين في الدورات الخاصة بتعزيز احترام سلطة القانون لدى الأطفال. وبناء على توصيات المشاركين ومن خلال مراجعة الفعاليات المعدة للأطفال وجد طاقم مشروع أركان أن يكون هذا الدليل هو توسيع لما تم انجازه للأطفال ولكن مع مراعاة المستوى التحصيلي والعمرى لفئة الشباب.

يهدف هذا الدليل إلى تدريب نشطاء من مؤسسات المجتمع المدني وطلبة الجامعات وخريجياتها والمحامين المتدربين والمزاويلين على العمل كميسرين منفردين أو بشكل أزواج من الميسرين (ميسر رئيس وميسر مساعد) ليتمكنوا بعد إنهاء الدورة التدريبية المعدة من إستعماله للقيام بتنفيذ فعاليات لتعزيز احترام سلطة القانون لدى فئة الشباب بشكل خاص وتعزيز دورهم القيادي في الضغط و المناصرة لتعزيز احترام سلطة القانون واستقلال القضاء في فلسطين بشكل عام.

¹ الكلمة بالانجليزية هي Facilitator ومتعارف عليها بالعربية بكلمة ميسر أو مرشد. في هذا الدليل يشمل المذكر المؤنث إلا إذا أفاد النص صراحة بغير ذلك.

يحتوي هذا الدليل على عشر فعاليات، ست منها من دليل تعزيز إحترام سلطة القانون لدى طلبة المدارس حيث تم الإبقاء على ثلاثه من الفعاليات كما هي دون أي تغيير يذكر وتم تحديث ثلاث فعاليات أخرى من ناحية مفاهيم ولغة قانونية لتناسب مستوى الفئة العمرية الشبابية المستهدفة ولكن حافظت على نفس الأهداف والمضمون. أما الفعاليات الأربعة الجديدة فقد ركزت على إستقلال القضاء وتعزيز إحترام سلطة القانون لدى الشباب وتعزيز دورهم في أن يكونوا دعاة لاحترامه بشكل نظري وعملي من خلال مشروع تخرج ينفذ لتعزيز إحترام القانون في الأحياء السكنية للمشاركين.

تبدأ الفعالية الأولى بعصف ذهني موجه لتحديد ما يعرفه المشاركون عن القانون في حياته اليومية، ومن خلالها يتم إدراج مجمل المواضيع التي تهتم المشاركين للنقاش. كما أن الوقت المخصص لهذه الفعالية يضمن صياغة ميثاق "عقد" بين المشاركين من جهة وبين الميسر من جهة أخرى، يبين فيه حقوق وواجبات كل طرف في هذا العقد، وهذا بحد ذاته تجربة عملية تمهد لتعزيز إحترام سلطة القانون لدى الجمهور بشكل عملي، وفق أسس متفق عليها مسبقاً. صممت الفعالية الثانية لتتجاوب مع توجه المشاركون الشباب المتوقع بأن يكون موضوع الفعالية حول حقوق المواطن وواجباته. الفعالية الثالثة صممت لإفساح المجال أمام المشاركين لمناقشة موضوعي القانون والأخلاق حتى يتسنى لهم التعرف على أهمية العلاقة بين هذين الموضوعين وخاصة عند فئة الشباب. أما الفعالية الرابعة فهي تعالج أهمية التوجه للقانون والقضاء في حل المنازعات وعدم اللجوء إلى العنف في حالة الإعتداء على الحقوق. أما الفعالية الخامسة فتركز على تعريف الشباب بمسودة مشروع قانون رعاية الشباب الفلسطيني حيث تبين الإطار العام لحقوقهم وواجباتهم بلغة قانونية، وأما الفعالتان السادسة والسابعة فهما أيضاً تعززا استخدام أسلوب التعلم بالمشاركة لتعزيز أهمية إحترام سلطة القانون وأهمية إستقلال القضاء ودعم التوجه إليه لحل المنازعات لدى الجمهور. هاتان الفعالتان تستخدمان أسلوب السكتش المسرحي² وتحضرا المشاركين للتعرف على هياكل المحاكم وطرق عملها وأهمية إستعمال المحاكمات النموذجية³ (أو ما قد يطلق عليه البعض المحاكمات الصورية)⁴ كأداة لتعزيز إحترام سلطة القانون وإستقلال القضاء.

أما بالنسبة للفعالية الثامنة فهي تعطي المتدرب الفرصة للتعرف على مؤسسات العدالة الرسمية وغير الرسمية من خلال الزيارات التعليمية الميدانية لتلك المؤسسات. بناء على ما اكتسبه المتدرب من خبرات نظرية وعملية في مجال إحترام سلطة القانون وإستقلال القضاء من خلال الفعاليات السابقة، تحت الفعالية التاسعة المتدرب على إستنباط نظري لما يمكن أن يقوم به الشباب لتعزيز إحترام سلطة القانون كما أنها تمهد للفعالية العاشرة والأخيرة التي هي بمثابة مشروع تخرج صغير لكل متدرب أو مجموعة من المتدربين يقومون من خلاله بعمل خطة عمل واقعية وبسيطة وقابلة للتطبيق في أحيائهم السكنية من شأنها أن تترك أثراً يدل على تعزيز إحترام سلطة القانون في هذا الحي أو ذلك.

² مرفق في الملحق رقم 2 نص السكتش المسرحي (نموذج نص لمحكمة نموذجية) كجزء مقترح لأوراق العمل الخاصة بالفعالية
³ يُقصد بـ"المحاكمة النموذجية" محاكاة أو عرض نموذج محاكمة في درجتها الأولى، بهدف توعية العامة، بما في ذلك الصغار والبالغين، بهيكل وتشكيل المحكمة وأطرافها وإجراءاتها، وكذا تعزيز اللجوء للقضاء وإحترامه. لقد ارتأينا استخدام هذا المصطلح للتفريق بين ما يتضمنه هذا الدليل من نشاطات وبين المحاكمات "الصورية"، التي ينخرط بها طلاب القانون في جامعات كثر، للتدرب على المرافعات أمام محاكم الدرجة الثانية "الإستئناف". ففي حين يمكن اعتبار المحاكمات النموذجية وسيلة تربوية تنقيفية، موجهة عادة للعموم، تسعى كليات القانون من خلال المحاكمات الصورية إلى تحقيق أهداف تعليمية وتدريبية بحتة، منها رفع قدرة طلبة القانون على تطوير ودحض الحجج القانونية.
⁴ مرفق أيضاً ورقة مفاهيم حول المحاكم النموذجية

2. الإفتراضات الأساسية:

1. أن يكون الميسر نفسه قدوة للمشاركين، يحترم القانون، ويدعو لاحترامه ولتعزيز التوجه للقضاء لحل المنازعات.
2. أن يكون الميسر على علم بأن هدف العمل من خلال الفعاليات الموجودة في هذا الدليل هو التأثير إيجابياً على سلوك الشباب بحيث يخلق لديهم توجهات لإحترام القانون ولتعزيز إستقلال القضاء.
3. الإستعداد والخبرة السابقة في العمل مع الفئة العمريه المستهدفه.
4. إجتياز دورة تدريبية على الفعاليات الموجودة فيه أو تلك الموجودة في دليل تعزيز إحترام سلطة القانون لدى طلبة المدارس، نفذت من قبل طاقم مشروع أركان أو من تدربوا من خلال نشاطاته
5. الوقت الخاص بشكل عام لكل فعالية هو بين ساعة ونصف الى ساعتين لأعطاء الفرصة للجميع للمشاركة وقد يتجاوز ذلك طبقاً لحاجة الفعالية ونشاط المشاركين.
6. الفعاليات في هذا الدليل جاهزة للتنفيذ مع فئة الشباب وقابلة للتطوير ويمكن للميسر أن يضيف أو يغير في طريقة تنفيذها بشرط ضمان مساهمتها في تحقيق الأهداف المرجوة.
7. أوراق عمل المشاركين مرفقة حسب حاجة كل فعالية ويمكن لميسر الجلسات أن يصور الفعالية بوسائل مختلفة، بحسب الحاجة.
8. وضعت قائمتان ب مواد تثقيفية إضافية، مخصصة للميسرين، لمزيد من الإطلاع على مواضع قانونية مختلفة. بعض هذه المواد وردت بشكل مبسط، وبعضها بقي كما هو.

3. المهارات⁵ الأساسية المكتسبة من التدريب:

1. إدارة الجلسات والنقاش فيما يتعلق باحترام القانون وإستقلال القضاء.
2. التعامل مع الشباب (الفئة العمرية المقترحة 18-25).
3. العمل في أزواج (ميسر رئيس وميسر مساعد).
4. القدرة على تصميم فعاليات مشابهة.
5. التعرف على اساليب مراقبة وتقييم أداء المشاركين فيما يخص إحترام القانون.
6. التعرف على طريقة تنفيذ محكمة نموذجية
7. القدرة على اعداد مشاريع ميدانية متعلقة بالشباب والمجتمع

4. نصائح عامة وارشادات للميسرين:

للتحضير للفعالية:

1. تحديد مدى معرفته بالموضوع وحاجته لدراسته.
2. دراسة الموضوع من خلال المراجع المتاحة والمناسبة، ومن ضمنها الإنترنت و/ أو غيرها.

⁵ سيتم توضيح نطاق كل مهارة مكتسبة لاحقاً.

3. تحديد شكل اللقاء الأنسب (فعالية عمل في مجموعات/ تمثيل أدوار/ محاضرة/ زيارة ميدانية/ تقديم أحد الطلاب للموضوع).
4. مناقشة موضوع اللقاء التالي مع زميله/ زميلته للتشاور.
5. تحضير الفعالية المناسبة بشكل كامل مسبقا مع إمكانية الإبداع والتغيير حسب الحاجة.
6. تجهيز خطة بديلة دوما.

أثناء تنفيذ الفعالية:

1. الحياد و الموضوعية في طرح مواضيع الفعاليات.
2. كسب ثقة المشاركين.
3. امتلاك الملكة والمعلومات والقدرة على توصيلها.
4. مراعاة مستوى المشاركين والإختلافات الفردية بينهم.
5. إستعمال الأدوات التدريبية المناسبة والمرونة في التغيير حسب الحاجة.
6. مشاركة أكبر عدد ممكن من المشاركين وعدم التمييز بينهم.
7. إختيار المكان المناسب في التدريب سواء أثناء الكتابة أوالوقوف.
8. تقييم الفعالية مع المشاركين فور الإنتهاء من تنفيذها.

الفصل الثاني

محتويات الدورة التدريبية المقترحة للتدريب على إستعمال الدليل

1. **عنوان الدورة:**
 - تدريب ميسرين على نشر ثقافة إحترام سلطة القانون واستقلال القضاء لدى الشباب.
2. **مدة الدورة: هناك خياران وهما:-**
 - i. يوم عمل واحد لمن اجتاز دورة تدريب الميسرين لتعزيز إحترام سلطة القانون لدى طلبة المدارس.
 - ii. ثلاثة-أربعة أيام عمل (28 ساعة تدريبية) لمن لم يجتاز الدورة التدريبية المذكورة في البند السابق.
3. **الفئات المستهدفة:**
 - نشطاء من مؤسسات المجتمع لديهم حد أدنى من الخبرة في إدارة جلسات النقاش مع الشباب والمجتمع المحلي ومستعدون للعمل في مجال تعزيز إحترام القانون لدى هذه الفئات لكنهم بحاجة إلى تدريب (Refresher) حول تنفيذ فعاليات تعزز من إحترام القانون لدى الشباب.
 - طلاب الجامعات أو خريجين أو عاملين من القطاع الخاص أو عاملين جدد في مؤسسات مجتمع مدني، ذوي إهتمام بموضوع إحترام سلطة القانون، يكون لديهم الرغبة في العمل في إدارة الفعاليات بصفتهم ميسرين مساعدين للميسرين الرئيسيين.
4. **عدد المشاركين في كل دورة:**
 - 15-25 مشاركاً.
5. **تنفيذ الفعاليات:**
 - فعالية رقم (1): ماذا نعرف عن القانون في حياتنا اليومية.
 - فعالية رقم (2): المواطنة: حقوق واجبات.
 - فعالية رقم (3): القانون والأخلاق: ماذا يفتقدنا حتى نحترم القانون؟
 - فعالية رقم (4): سلبت حقوقي كيف أسترجعها؟
 - فعالية رقم (5): من يخالف القانون يقدم للعدالة!
 - فعالية رقم (6): مفهوم إستقلال القضاء.
 - فعالية رقم (7): مشروع قانون رعاية الشباب الفلسطيني.
 - فعالية رقم (8): الشباب ومؤسسات العدالة الرسمية وغير الرسمية.
 - فعالية رقم (9): ماذا يمكنني عمله لتعزيز إحترام سلطة القانون لدى الشباب؟
 - فعالية رقم (10): ما الذي يمكنني عمله لتعزيز إحترام سلطة القانون في الحي الذي أسكنه؟ مشروع التخرج من الدورة.
6. **تصميم الفعاليات:**

- تدريب للمشاركين على إعداد فعاليات جديدة بأساليب متنوعة.

7. المراقبة والتقييم:

- تدريب الميسرين على وسائل مراقبة تغيير سلوك المشاركين.

8. نقاش لأساليب عمل مقترحة أخرى لتنفيذ فعاليات مشابهة:

- نقاش/ حوار.
- محاضرة/ تفسير.
- فعاليات الأحماء
- تمثيل الأدوار.
- مشهد تمثيلي!
- زيارات ميدانية.
- حضور فيلم.
- رسم.
- حل مربعات (الكلمات المتقاطعة).
- محكمة نموذجية.
- الكلمة الضائعة.
- إملأ الفراغات.
- وقق بين عمودين.

الفصل الثالث

المهارات الأساسية المكتسبة من التدريب

1. إدارة الجلسات والنقاش المتعلق باحترام سلطة القانون وإستقلال القضاء

تعتمد إدارة الجلسات على الحوار كلغة مشتركة بين الميسرين والمشاركين، ويتم توجيه النقاش بشكل يؤدي إلى توعية المشاركين بأهمية إحترام سلطة القانون، وأهمية التوجه للقضاء لحل المنازعات. وهنا على الميسر أن يكون صريحاً بالنسبة لمدى وعمق معرفته بالقانون، خصوصاً إن لم يكن من بين المحامين الممارسين أو أساتذة القانون، وفي هكذا أحوال، عليه أن يشجع المشاركين على التوجه لرجال القانون لمزيد من المعلومات. وهذا لا يؤدي فقط إلى تعزيز المعرفة بالقانون وإحترامه، بل وأيضاً إلى تعزيز دور القانونيين في المجتمع.

2. التعامل مع الشباب (الفئة العمرية المقترحة)

على الميسر أن يعلم أن التعامل مع الفئة العمرية المقترحة ممتع وخاصة الطلبة الجامعيين. ولكن في نفس الوقت عليه أن يعرف انهم اكثر وعياً وتسيبياً من طلبة المدارس وميالون الى الجدل وأن بعض المشاركين قد يوجه موضوع النقاش لمصلحته كمؤازر لحركة سياسية معينة. لهذا يتوفر للميسر في هذه المرحلة فرصة للمساهمة في تغيير سلوكهم بصورة أفضل وجعلهم متميزين عن الآخرين. ومما يصعب الأمور أن فلسطين تعاني حالياً من ضعف واضح في إحترام المواطنين للقانون وخاصة فئة الشباب، مما يقتضي من الميسر أن يعزز الشعور لديهم بأن يكونوا قدوة في التغيير حيث بمقدورهم كأفراد أو مجموعات إحداث تغيير في هذه الحال، وبأن الأمل فعلاً موجود في حصول ذلك.

يكون التعامل مع الفتيات عادة أسهل، لأنهن يشعرن أن من مصلحتهن وجود بيئة يسود فيها إحترام القانون، ضماناً لحقوقهن التي تنتهك كثيراً، سواءً كفتاة أو كامرأة، في كل من الأسرة والمدرسة والحياة بشكل عام.

وفي كل الأحوال يجب على الميسر أن يولي ربط القانون بالأخلاق أهمية خاصة وذلك لانعدام سيادة القانون حالياً في المجتمع الفلسطيني مما يقتضي توضيح أهمية دور ومكانة الأخلاق في التغيير نحو الأفضل.

3. العمل في أزواج (ميسر رئيس وميسر مساعد)

هناك توجه عام وإيجابي فيما يخص إدارة الجلسات، يتعاون بمقتضاه ميسرين إثنين على إدارة الجلسة، حتى يتمكنوا من إنجازها. ومن المتعارف عليه أيضاً في إدارة أي جلسة من قبل ميسرين أنه يتم الإتفاق المسبق على تقاسم الأدوار في الجلسه، وأن يدعم كل منهما الآخر أثناءها، وأن لا يسمح بأن يتسبب إختلافهما في الرأي أو الأسلوب في الحرج لأيٍ منهما أو كلاهما.

4. القدرة على تصميم فعاليات مشابهة

سيتم من خلال التدريب العمل على تشجيع الميسرين والمشاركين من الطلبة على المبادرة بتصميم فعاليات وأنشطة إضافية، لنشر ثقافة إحترام سلطة القانون. ويوفر هذا التدريب والتشجيع فرصة للإبداع، وتبادل الخبرات أثناء التدريب والجدير بالذكر أن الفعالية العاشرة نتجه نحو هذا المنحى بشكل عملي.

5. القدرة على مراقبة وتقييم أداء الشباب حول إحترام القانون

سوف يتم خلال الدورة التدريبية تدريب المشاركين على كيفية مراقبة تغير معارف وسلوك الشباب (المجموعة المستهدفة) خلال مدة زمنية محددة، بوسائل وأسئلة محددة، تشكل بمجملها أداة خاصة لفحص مدى تأثير التدريب عليهم. وتجدر الإشارة إلى أنه على الميسر أن ينتبه إلى أن هناك ثمة ظروف خارجية محيطة قد تؤثر على سلوك المشاركين (إيجاباً أو سلباً)، قد لا تكون بسبب ما تم التدريب عليه.

6. التعرف على طريقة تنفيذ محكمة نموذجية

يتعرف المشاركون بما في ذلك الميسرون، بهيكل وتشكيل المحكمة وأطرافها وإجراءاتها، وكذلك تعزيز اللجوء للقضاء وإحترامه حيث يمكن اعتبار المحاكمات النموذجية وسيلة تربوية تثقيفية، موجّهة عادة للعموم، من أجل تعزيز العلاقة الإيجابية بين المواطن والقضاء. كما أن لعب الأدوار والمحاكاة في المحاكم النموذجية تؤثر إيجاباً على شخصية المشارك وتعرفه بأهمية الدور الذي يقوم به كل عضو في هيئة المحكمة⁶.

7. القدرة على اعداد مشاريع ميدانية متعلقة بالشباب والمجتمع

يكتسب المشاركون من خلال الفعالية العاشرة المقدرة على التفكير النقدي لما يدور من حولهم في أحيائهم وفي المجتمع وتعزيز دورهم في التغيير. هنا تعطى الفرصة للمشاركين أن لا يتوقفوا عند تشخيص التحديات والتحديات على سلطة القانون وانما طرح مشاريع عملية للتغلب على تلك التحديات والتحديات ومن ثم متابعة تنفيذ المشاريع المقترحة بعد الدورة التدريبية مع مؤسسات المجتمع المحلي ذات العلاقة. مع انتهاء التدريب ينقسم المشاركون الى مجموعات عمل حسب أماكن سكنهم. بمساعدة الميسر أو مؤسسة المجتمع المدني ذات العلاقة , تقوم كل مجموعة من الميسرين باختيار أحد المواضيع المتعلقة

⁶ لمزيد من التفاصيل اقرأ ورقة "ماهية عمل المحاكمات النموذجية وأهدافها" في الملحق رقم 2.

بانتهاك سيادة القانون تظهر بوضوح أو تنفشي في منطقة سكتاهم ومن ثم تطور مشروع تخرج بسيط قابل للتنفيذ في منطقتهم. كما يمكن للميسر و/أو المؤسسة المعنية مساعدة المتدربين على تنفيذ انشطتهم المقترحة في مناطقهم المختلفة.

الفصل الرابع

الفعاليات

نورد في هذا الفصل عشر فعاليات لتعزيز إحترام سلطة القانون واستقلال القضاء لدى الشباب، ست منها من دليل تعزيز إحترام سلطة القانون لدى طلبة المدارس حيث تم الإبقاء على ثلاثة كما هي وتم تحديث ثلاث فعاليات أخرى من ناحية المفاهيم واللغة القانونية لتناسب مستوى الفئة العمرية الشبابية المستهدفة ولكن تحافظ على نفس الأهداف والمضمون. أما الفعاليات الأربعة الجديدة فتركز على إستقلال القضاء وتعزيز إحترام سلطة القانون لدى الشباب وتعزيز دورهم في أن يكونوا دعاة لإحترامه بشكل نظري وعملي من خلال مشروع تخرج ينفذ لتعزيز إحترام سلطة القانون في الأحياء السكنية للمشاركين.

يجدر بنا هنا ملاحظة أنّ لكل فعالية نشاطات مرافقة ولقد تمّ تجميع أوراق عمل وأدوات أخرى لهذا الغرض، يمكن الإطلاع عليها وإستعمالها من خلال الملحق (أ)، حسب الحاجة، كما يشجّع الميسر على تطوير أوراق عمل وأدوات أخرى لاستعمالها.

الفعاليات العشر الواردة في أدناه هي كما يلي:

1. فعالية رقم (1): ماذا نعرف عن القانون في حياتنا اليومية.
2. فعالية رقم (2): المواطنة: حقوق وواجبات.
3. فعالية رقم (3): القانون والأخلاق: ماذا ينقصنا حتى نحترم القانون؟
4. فعالية رقم (4): سلّبت حقوقي كيف أسترجعها؟
5. فعالية رقم (5): من يخالف القانون يقدم للعدالة!
6. فعالية رقم (6): مفهوم إستقلال القضاء.
7. فعالية رقم (7): مشروع قانون رعاية الشباب الفلسطيني.
8. فعالية رقم (8): الشباب ومؤسسات العدالة الرسمية وغير الرسمية.
9. فعالية رقم (9): ماذا يمكنني عمله لتعزيز إحترام سلطة القانون لدى الشباب؟
10. فعالية رقم (10): ما الذي يمكنني عمله لتعزيز إحترام سلطة القانون في الحي الذي أسكنه؟ مشروع التخرج من الدورة.

فعالية رقم (1) : ماذا نعرف عن القانون في حياتنا اليومية؟ اللقاء الأول مع الفئة المستهدفة

المدة الزمنية: 120 دقيقة.

أهداف اللقاء:

1. تعارف وتحديد التوقعات.
2. عصف ذهني لتعريف الفئة المستهدفة بالقانون.
3. تعريف الفئة المستهدفة بأن هناك من يحترم القانون وهناك من يخالفه.
4. تحديد إحتياجات الفئة المستهدفة للتوعية القانونية.
5. تقديم مفهوم العقد بصورة عملية.
6. تحديد مواضيع اللقاءات القادمة بحسب أولوياتها.

محاور اللقاء الأول/ الفعالية الأولى:

تقديم المشروع (تعريف بالمؤسسة وبمشروع أركان/ تعريف بأهداف البرنامج).

1. تعريف المشاركين بأنفسهم.
2. تنفيذ فعالية " ماذا نعرف عن القانون في حياتنا اليومية؟"
3. إعداد ميثاق عمل مع الفئة المستهدفة.
4. تحديد مواضيع عمل اللقاءات القادمة⁷.
5. ترتيب المواضيع وتحديد أولوياتها بحسب عدد اللقاءات الممكن تنفيذها.

سير الفعالية:

1. يقدم الميسر المشروع (تعريف بالمؤسسة وبمشروع أركان/ تعريف بأهداف البرنامج).
2. يقدم المشاركون أنفسهم (يمكن إستعمال بطاقات تعريف تعلق على الصدر).
3. يقوم الميسر بتنفيذ فعالية " ماذا نعرف عن القانون في حياتنا اليومية؟" من خلال العبارات المذكورة أدناه موجهة للمشاركين للتعبير عن آرائهم فيها (يحدد عدد العبارات بعدد المشاركين) ويضعها في قصاصات ورقية ويوزعها بشكل عشوائي.
4. يحتفظ الميسر بنسخة تتضمن جميع العبارات، حتى يتمكن من متابعة ما تم توزيعه، وليتمكن أيضاً من أن يختار رقم معين لعبارة هو معني بنقاشها مع الطلاب خاصة عندما يكون عدد المشاركين أكثر من 20 مشاركاً، بسبب ضيق الوقت للسماح لهم بالتعبير عن آرائهم.
5. يقوم الميسر بسماع رأي المشارك في العبارة التي اختارها ويعطي الفرصة للآخرين للتعليق عليها.
6. يستدرج الميسر المشاركين لتحديد المواضيع التي يرغبون بطرحها للنقاش في اللقاءات القادمة.
7. يقوم الميسر بمشاركة الفئة المستهدفة بإعداد ميثاق عمل يحدد حقوق وواجبات المشاركين والميسر.

⁷ المواضيع الموجودة في الدليل هي فقط نماذج لأهم المواضيع التي يمكن العمل عليها ولكن هذا لا يمنع الميسر أن يتفق مع المشاركين على نقاش مواضيع أخرى قد تكون ملحة في حينه بشرط مراعاة تصميم فعاليات خاصة تناسب كل موضوع.

إرشادات للميسر لتحديد سير اللقاء التالي (الفعالية رقم 2):
يطلب الميسر من المشاركين قراءة الملحق الخاص بالمواطنة المرفق بالدليل.

فعالية رقم (2) المواطنة: حقوق وواجبات

المدة الزمنية: 90 دقيقة.

أهداف الفعالية:

1. تعزيز وعي المشارك بحقوقه وواجباته كمواطن وبضرورة التوازن بينهما.
2. تعريف المشارك بأن القانون مسؤولية جماعية وأن المجموعة تنشئ القانون.
3. تعريف المشارك بأهمية دور الشباب في المساءلة.

محاور اللقاء/ الفعالية:

1. تمرير فعالية "الكلمة الضائعة". مرفق جدول المربعات.
2. ربط كلمات الفعالية "العبارات" التي تنشط من المربعات بمواد مختارة من حقوق المواطن وواجباته طبقاً للقانون الأساسي الفلسطيني.

سير الفعالية:

1. يقوم الميسر بعصف ذهني لدى المشاركين حول مفهوم المواطنة وعلاقتها بالحقوق والواجبات وفقاً للقانون الأساسي الفلسطيني⁸
2. يقوم الميسر بتوزيع جدول "الكلمة الضائعة" على المشاركين لحلها وإيجاد الكلمة الضائعة.
3. كل عبارة في مربع الكلمة الضائعة تمثل مادة من مواد القانون التي ستوزع على المشاركين.
4. بعد إيجاد الكلمة الضائعة يقوم الميسر بسماع رأي المشاركين في الكلمة الضائعة التي وجدوها وماذا تعني لهم.
5. يقوم الميسر بتوزيع مواد مختارة من القانون الأساسي على المشاركين بشكل عشوائي.
6. يقوم كل مشارك بقراءة المادة التي اختارها وشرح ما فهمه منها وموائمتها بعبارة من العبارات التي تم شطبها لإيجاد الكلمة الضائعة.
7. يقسم المشاركون إلى مجموعتين أو أكثر (يتم إختيارهم عشوائياً) تناقش إحداها الحقوق والأخرى الواجبات. يقوم الميسر بإدارة المجموعتين بشكل منفصل.
8. تقوم كل مجموعة باختيار مدير حوار للجلسة ومقرر.
9. تعطى كل مجموعة 20 دقيقة للنقاش وإجمال ما تتفق عليه المجموعة حول الحقوق أو الواجبات.
10. بعد إنتهاء الوقت يقوم مقرر المجموعة المكلفة بحقوق المواطن بتقديم ما اتفق عليه أمام الحضور.
11. يقوم مقرر المجموعة المكلفة بواجبات المواطن بتقديم ما اتفق عليه أمام الحضور.

⁸ على الميسر أن يوضح للمشاركين أنه ليس له أجندة مسبقة حول موضوع المواطنة وأن النقاش سيكون في موضوع الانتماء و علاقة المواطن بالدولة مما يترتب عليه حقوق وواجبات لكل طرف وفقاً للقانون الأساسي.

إرشادات للميسر لتحديد سير اللقاء التالي (الفعالية رقم 3):
تحضيراً للفعالية القادمة " القانون والأخلاق " يقوم الميسر بتوزيع مقالة واحدة على الأقل حول الموضوع ليتسنى للمشاركين الوقت الكافي لقراءتها قبل تنفيذ الفعالية.

فعالية رقم (3)
القانون والأخلاق
ماذا ينقصنا حتى نحترم القانون؟

المدة الزمنية: 90 دقيقة.

أهداف الفعالية:

1. تعزيز وعي المشارك بالعلاقة بين القانون والأخلاق.
2. تعريف المشارك بأن القانون والأخلاق توأمان.
3. تشجيع المشاركين على تغيير سلوكهم المخالف للنظام و/أو الأخلاق.
4. تعزيز روح المشاركة والمبادرة لدى المشاركين.

سير الفعالية:

1. يقوم الميسر بعصف ذهني لما تم قراءته من قبل المشاركين لتحديد مفهومي القانون والأخلاق والعلاقة بينهما.
2. يوزع الميسر نسخة من الجدول أدناه على كل مشارك ومشاركة ويطلب منه أن يختار المواضيع التالية: أمثلة من الحياة، من الحارة، من الشارع أو أي مكان آخر ويعالجها كما هو مبين في الجدول.
3. يقسم المشاركون إلى مجموعتين أو أكثر وفقا لعدد المشاركين (يتم إختيارهم عشوائياً) حيث يقوم الميسر بإدارة المجموعتين بشكل منفصل.
4. تقوم كل مجموعة باختيار مدير حوار للجلسة ومقرر.
5. يقوم كل مشارك في كل مجموعة بعرض أمثلة من حياته حول القانون والأخلاق.
6. تعطى كل مجموعة 20 دقيقة للنقاش وإجمال ما تتفق عليه المجموعة.
7. بعد إنتهاء الوقت، يقوم مقرر كل مجموعة بتقديم ما اتفق عليه أمام الحضور.
8. يقوم الميسر بالتعليق على تقديم المجموعتين وفتح المجال للمشاركين للإستفسار والإستيضاح عن أي نقطة يشوبها غموض.

إرشادات للميسر لتحديد سير اللقاء التالي (الفعالية رقم 4):

يقوم الميسر بالطلب من ثلاثة مشاركين أن يحضروا أمثلة عملية من حياتهم اليومية حول إسترجاع الحقوق (مثال على إستعمال القانون وثاني على استعمال الوسائل البديلة لحل النزاعات وثالث على إستعمال القوة).

فعالية رقم (4)
سُلبت حقوقى ... كيف أسترجعها؟
حل النزاعات؟ بالقانون أم بالقوة؟

المدة الزمنية: 90 دقيقة.

أهداف الفعالية:

1. تعزيز وعي المشارك بوسائل إسترجاع الحقوق الموجودة في المجتمع.
2. تشجيع الشباب على التوجه للقانون لحل النزاعات.
3. تعريف الشباب بأن إستخدام القانون هو أضمن وسيلة لإسترجاع الحقوق.
4. تشجيع الشباب على تعديل سلوكهم المخالف للنظام و/ أو الأخلاق.
5. تعزيز روح المشاركة والمبادرة لدى الشباب.

سير الفعالية:

1. يتم طرح الأمثلة الثلاثة العملية على المشاركين ولكن يترك نقاشها لاحقاً داخل المجموعات.
2. يقسم المشاركون إلى ثلاث مجموعات حسب طرق إسترجاع الحقوق: مجموعة إستخدام القوة، مجموعة القانون، مجموعة الطرق البديلة.
3. يوزع الميسر نسخة من القائمة أدناه على كل مجموعة ويطلب منها أن تختار الطرق المناسبة والمنسجمة حسب رأيها لإسترجاع الحقوق.
4. يطلب من كل مجموعة أن تختار مشاركين إثنين أحدهما لإدارة الجلسة والآخر لكتابة وتقديم ما تتفق عليه المجموعة.
5. تعطى كل مجموعة 20-25 دقيقة لنقاش سلبيات وإيجابيات طريقة تحصيل الحق التي اختاروها محاولين الإستفادة من الأمثلة العملية التي تم طرحها من زملائهم.
6. يعطى 15 دقيقة لممثلي المجموعات أن يكتبوا على اللوح إيجابيات وسلبيات طرق إسترجاع الحق.
7. بعد إنتهاء الوقت يقوم مقرر كل مجموعة بتقديم ما اتفق عليه أمام الحضور.
8. يقوم الميسر بالتعليق على تقديم المجموعات وفتح المجال للمشاركين للحوار والتوضيح حول أي نقطة فيها غموض.

إرشادات للميسر لتحديد سير اللقاء التالي (الفعالية رقم 5):

يقوم الميسر بتوزيع ورقة مفاهيم حول المحكمة النموذجية وكذلك نص سكتش مسرحي.

فعالية رقم (5)

من يخالف القانون يقدم للعدالة

المدة الزمنية: 180 دقيقة.

أهداف الفعالية:

1. أن يراجع المشاركون سلوكه خلال الفترة السابقة.
2. أن يدرك المشاركون أهمية احترام القانون.
3. أن يدرك المشاركون بأن مخالفة القانون قد تؤدي لعقوبة قانونية.
4. أن يتعرف المشاركون على حقه في الدفاع عن نفسه قانونياً بواسطة محامي.
5. أن يعرف المشاركون تركيبة هيئة المحكمة.
6. أن يتقمص الشباب أدوار أعضاء المحكمة.
7. أن يتم تعزيز أهمية إستقلال القضاء لدى الشباب.
8. أن يكون هذا اللقاء بمثابة تمهيد للمشاركين لإشراكهم في المحاكم النموذجية.

سير الفعالية:

1. يعرض الميسر على المشاركين أهداف الفعالية.
2. يطلب الميسر من كل مشارك أن يكتب إسم أحد الشباب الذي يعتقد أنه خالف ميثاق العمل الذي وقعوه.
3. يطلب من جميع المشاركين أن يسلموا للميسر خلال 15 دقيقة أسماء الشباب الذين يتهمون بمخالفة الميثاق.
4. يعتبر الميسر ويتفق مع المشاركين على أن الشاب الذي سيحصل على أكثر عدد من الأصوات هو المتهم الأول وأن من يليه هو المتهم الثاني وهكذا ولكن لأغراض الفعالية قد يكتب الميسر بمتهم واحد أو اثنين.
5. يقوم الميسر بإحصاء عدد الأصوات ضد كل واحد منهم واعتباره مخالفاً للقانون.
6. يقوم الميسر بالطلب من المجموعتين ترشيح واحداً منهم كمحامي عن المتهمين وآخر كمدع عام وشاهدين من كل مجموعة.
7. يقوم الميسر وبشكل مسبق بالتنسيق مع أحد المشاركين ليقوم بدور القاضي.
8. يقوم المشاركون الذين تم إختيارهم بعمل "سكيتش" فوري بحيث تنعقد المحكمة ويقدم المتهمون للمحاكمة.
9. يطلب القاضي من المتهم أن يقسم اليمين على قول الحق ويسأله إذا كان يعترف بذنبه. (يفضل أن لا يعترف المتهم بذنبه لأغراض الفعالية).
10. يطلب القاضي من المدعي العام ومحامي الدفاع إبراز البيّنات والمرافعة وتقديم الشهود.
11. بعد سماع الشهود وإبراز البيّنات، يقوم القاضي برفع الجلسة لمدة نصف ساعة لإتخاذ القرار.
12. في هذه الأثناء يطلب الميسر من كل مشارك أن يفكر فيما سيكون قرار القاضي، ولماذا؟
13. بعد إعادة فتح الجلسة يقوم القاضي بقراءة قرار المحكمة.
14. يناقش الميسر مع المشاركين رأيهم في ما تم عمله وفي قرار القاضي وآرائهم حوله وطرق تنفيذ قرار المحكمة.

15. يقوم الميسر والمشاركون باسترجاع واستنكار ما تعلموه خلال الفترة السابقة ويؤكد على أهمية إجتزام القانون واللجوء للقضاء لحل المنازعات.
16. يعرف الميسر المشاركين على مفهوم المحكمة "النموذجية" ويشجعهم على تحضير مشروع محاكمة "نموذجية" من خلال إستعمال "سيناريو" معد مسبقاً لهذه الغاية، أو من خلال قضية حقيقية ، فيها إنتهاك للقانون، لاستكمال العمل في برنامج المحكمة "النموذجية".

إرشادات للميسر لتحديد سير اللقاء التالي (الفعالية رقم 6):
يطلب الميسر من المشاركين قراءة المواد المرفقة بالدليل المتعلقة باستقلال القضاء.
يطلب من أربعة من المشاركين تحضير سكينش مسرحي للقاء القادم حول قضية توضح أهمية
استقلال القضاء.

فعالية رقم (6) مفهوم إستقلال القضاء

المدة الزمنية: 120 دقيقة

أهداف الفعالية:

- أن يدرك المشاركون أهمية وحدود الفصل بين السلطات الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية).
- أن يدرك المشاركون أهمية إستقلال القضاء.
- أن يتعرف المشاركون على بعض أشكال التأثير على القضاء والعوامل المؤثرة في إستقلاله.

سير الفعالية:

1. تبدأ الفعالية بسكيتش مسرحي (يمكن أن يكون معد مسبقاً) يتضمن حدث تم فيه خلاف بين شابين من قبل مجموعة من المشاركين، ثم يلجأ الطرفان إلى القاضي (الذي يقوم بدوره شاب ثالث) ويتدخل شاب رابع بصفته صاحب نفوذ وتأثير على سير المحكمة وعلى قرار القاضي.
2. ترفع جلسة المحكمة دون أن يتخذ قرار ويترك تنبوء القرار للمشاركين.
3. يتبع السكيتش المسرحي عصف ذهني لجميع المشاركين لتحقيق الأهداف كاملة ومنها (إستنباط معنى القضاء، إستقلاليته وأهمية ذلك الإستقلال).
4. يطلب الميسر من بعض المشاركين أن يعبروا عن ما يمكن أن يحكم به القاضي.
5. يقسم المشاركون إلى مجموعتي عمل أو أكثر حسب الحكم الذي تم إصداره من كل مجموعة.
6. تقوم كل مجموعة بنقاش الحكم الذي اتخذته مع عرض مرافعة/ مبررات إتخاذ ذلك الحكم.

إرشادات للميسر لتحديد سير اللقاء التالي (الفعالية رقم 7):

يقوم الميسر بتوزيع مواد مختارة أو نسخ من مشروع قانون رعاية الشباب إذا توفر العدد الكافي ويطلب من المشاركين الإطلاع عليها قبل اللقاء القادم. ومن المهم أن يعلم الميسر أن مشروع القانون هو في حد ذاته وسيلة عملية يطالب فيها الشباب باحترام القانون ولهذا يركز المشروع على فلسفة العمل مع الشباب ودور الوزارة في تعزيز أنشطتهم وبالمقابل واجب الشباب في تنفيذ القانون وخاصة تلك الفصول المتعلقة بالهيكل الخاصة بالعمل الشبابي.

كما أن على الميسر أن يعرف أن هناك فرصة للمشاركين لنقد القانون وبالتالي رفع توصيات لمؤسسات المجتمع المدني التي تعمل مع الشباب للأخذ بها ورفعها الى المجلس التشريعي.

⁹ يوجد لدى مشروع أركان سكتش مسرحي أعده المحامين في يوم المحامي مسجل على شريط فيديو يمكن استعماله

فعالية رقم (7)

مشروع قانون رعاية الشباب الفلسطيني

المدة الزمنية: 120 دقيقة.

أهداف الفعالية:

1. أن يتعرف المشاركون على مشروع قانون رعاية الشباب الفلسطيني بشكل عام.
2. أن يتعرف المشاركون على الحقوق الأساسية للشباب بموجب مشروع قانون رعاية الشباب الفلسطيني.
3. أن يربط المشاركون بين مواقف عملية في حياته اليومية بمواد منصوص عليها في مشروع القانون.
4. تعريف المشاركين وتشجيعهم على استعمال حقهم في النقد والمطالبة بتغيير وتعديل النصوص القانونية.
5. تعزيز روح العمل الجماعي بين الشباب.
6. تعزيز روح المشاركة والمبادرة لدى الشباب.

سير الفعالية:

1. يقسم المشاركون إلى مجموعتين أو أكثر (يتم إختيارهم عشوائياً) تناقش إحداها حقوق الشباب والأخرى الواجبات وفقاً لمشروع القانون.
2. تقوم كل مجموعة باختيار مدير حوار للجلسة ومقرر لها.
3. تعطى كل مجموعة 20 دقيقة للنقاش وإجمال ما تتفق عليه المجموعة حول الحقوق أو الواجبات.
4. بعد إنتهاء الوقت يقوم مقرر المجموعة المكلفة بحقوق الشباب بتقديم ما اتفق عليه أمام الحضور.
5. يقوم مقرر المجموعة المكلفة بواجبات الشباب وواجبات وزارة الشباب بتقديم ما اتفق عليه أمام الحضور.
6. يقوم الميسر بتوزيع مواد مختارة من مشروع القانون على المشاركين بشكل عشوائي.
7. يقوم كل مشارك بقراءة المادة التي اختارها وشرح ما فهمه منها.
8. يعطي الميسر الفرصة للمشاركين الآخرين للنقاش وللتعليق.
9. يعمل المشاركون مع الميسر على أعداد توصيات خاصة بتطوير مشروع القانون لتقديمها لمؤسسات المجتمع المدني التي تعمل مع الشباب لنقاشها والأخذ بها ورفعها للجهات المسؤولة وخاصة المجلس التشريعي ووزارة الشباب.

إرشادات للميسر لتحديد سير اللقاء التالي (الفعالية رقم 8):

يطلب الميسر من المشاركين تحضير قائمة بالمؤسسات المعروفة لديهم وخاصة تلك القريبة من أماكن سكنهم أو عملهم.

فعالية رقم (8) الشباب ومؤسسات العدالة الرسمية وغير الرسمية

المدة الزمنية: 120 دقيقة

أهداف الفعالية:

1. التعرف على مؤسسات العدالة الرسمية وغير الرسمية الموجودة.
2. ربط المعرفة النظرية حول سلطة القانون بالعمل الميداني والتجربة العملية.
3. تدريب المشاركون على تحضير خطط العمل.
4. تعزيز العلاقة الإيجابية بين الشباب ومؤسسات العدالة الرسمية وغير الرسمية.

سير الفعالية:

1. يقدم الميسر موضوع الفعالية وأهدافها.
2. يقوم المشاركون بتحديد أسماء ومواقع مؤسسات العدالة الرسمية وغير الرسمية¹⁰.
3. يقوم المشاركون بالتعاون مع الميسر بتحديد عدد من المؤسسات التي يمكن زيارتها.
4. يقسم الميسر المشاركين إلى مجموعات تختار كل منها المؤسسة المستهدفة.
5. تبحث كل مجموعة أهداف وطرق تعزيز العلاقة بين المشاركين والمؤسسة المختارة.
6. تحضر كل مجموعة خطة عمل تنفيذية لزيارة المؤسسات المختارة.

نصائح للميسر:

1. توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات عن المؤسسات الموجودة وطرق الإتصال بها.
2. أن يبين للمشاركين الطموحات والتحديات التي يمكن أن يواجهوها في تنفيذ الزيارات الميدانية.

إرشادات للميسر لتحديد سير اللقاء التالي (الفعالية رقم 9):

يقوم الميسر بتزويد المشاركين بمادة للقراءة حول أدوات الضغط والمناصرة¹¹.

¹⁰ يمكن الاطلاع على أجندة مؤسسة باسيا لمعرفة تفاصيل طرق الاتصال بالمؤسسات.
¹¹ انظر مثلا دليل المناصرة الذي أصدره مشروع تعزيز الديمقراطية والمجتمع المدني (تمكين سابقا) وهو موجود باللغة الانجليزية على الصفحة الالكترونية. http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNADA093.pdf

فعالية رقم (9)
ماذا يمكنني أن أعمل لتعزيز إحترام سلطة القانون لدى الشباب؟

المدة الزمنية: 120 دقيقة

أهداف الفعالية:

1. تعريف المشاركين الشباب بما يمكن القيام به لتعزيز إحترام سلطة القانون.
2. تعريف المشاركين بأدوات الضغط والمناصرة لتعزيز دورهم في تعزيز إحترام سلطة القانون.
3. الربط بين ما تم إنجازه في الفعاليات السابقة للتمهيد لإستنباط ما يمكن أن يعملوه بشكل عملي لتعزيز إحترام سلطة القانون.

سير الفعالية:

1. يطلب الميسر من المشاركين أن يقوموا بعرض ما تم إنجازه من تدريب نظري وعملي من خلال الفعاليات السابقة.
2. يقوم الميسر بجدولة الإنجازات والتحديات.
3. يقسم الميسر المشاركين إلى مجموعات عمل تناقش خلال نصف ساعة ما يلي:
 - أ- المواضيع التي يجب أن يعمل فيها الشباب.
 - ب- الأماكن أو المجموعات المستهدفة للعمل فيها/ معها.
 - ت- التحديات التي يمكن أن تواجههم في الميدان.
 - ث- طرق التغلب على تلك التحديات.
 - ج- تحديد الفئات المناصرة لعملهم وطرق تجنيدها.
4. تقوم كل مجموعة بتقديم ما توصلت إليه لباقي المشاركين.

إرشادات للميسر لتحديد سير اللقاء التالي (الفعالية رقم 10):

يطلب الميسر من المشاركين باعداد قائمة بانتهاكات القانون الموجودة في أماكن سكنهم.

فعالية رقم (10)
ما الذي يمكن أن أقوم به لتعزيز إحترام سلطة القانون في الحي الذي أسكنه؟
مشروع التخرج من الدورة.

المدة الزمنية: 120 دقيقة

أهداف الفعالية:

- 1- أن يتعرف المشاركون على التعدييات على سلطة القانون في المناطق المختلفة وسبل مواجهتها.
- 2- أن يتمكن المشاركون من تعميم خبراتهم المختلفة على بعضهم البعض.
- 3- أن يقوم كل مشارك أو مجموعة من المشاركين بعمل خطة تنفيذية لعمل مشروع. ميداني بسيط وقابل للتنفيذ في مكان سكنه/ أماكن سكناهم.

!

سير الفعالية:

1. يقوم الميسر بطرح فكرة الفعالية والهدف منها.
2. يطلب الميسر من المشاركين من خلال العمل في مجموعات حسب الأحياء السكنية أن يفكروا في مناطق سكنيه محددة ويحددوا عدداً من مواضيع انتهاكات سيادة القانون التي يعتقدون أنها تهم هذا الحي أو ذلك.
3. يقوم المشاركون في كل مجموعة بنقاش وعرض المواضيع التي يرون أهمية لها في تعزيز إحترام سلطة القانون على بقية المجموعات.
4. يتفق المشاركون على موضوع واحد لكل حي يشكل مشروع بسيط وقابل للتنفيذ ويترك أثراً إيجابياً على أهل ذلك الحي.
5. تقوم كل مجموعة من المشاركين بتحضير خطة عمل لتنفيذ المشروع يشمل موضوعاً واحداً فيه تعدي/ تحدي لسلطة القانون، طرق التعامل والتغلب على التحدي/ات، الفئات التي يهتمها إحترام القانون ويمكن التعاون معها، وسائل تنفيذ المشروع، مدة المشروع والجدول الزمني للتنفيذ.
6. تعرض كل مجموعة من المشاركين خطة العمل على بقية زملاء للنقاش وأخذ التوصيات منهم.
7. يقوم الميسر بتدوين الأحياء المختلفة في جدول/ لوح ويعلقه أمام المشاركين محتويًا على أسماء الأحياء، التعدييات على إحترام سلطة القانون في تلك الأحياء، طرق التعامل والتغلب على التحدييات، الفئات التي يهتمها إحترام القانون ويمكن التعاون معها، ووسائل تنفيذ المشروع، مدة كل مشروع والجدول الزمني للتنفيذ.

الملاحق

1- الملحق الاول: أوراق عمل للمشاركين

2- الملحق الثاني: مواد تثقيفية للميسرين

الملحق الأول

أوراق عمل للمشاركين

1. الفعالية رقم (1): "ماذا نعرف عن القانون في حياتنا اليومية"؟
 - العبارات التي يمكن إستخدامها للقاء الأول.
 - نموذج ميثاق عمل.
 - طرق حل النزاع لمن يخالف الميثاق.
2. الفعالية رقم (2): المواطنة: حقوق وواجبات.
 - المواضيع التي من المتوقع أن يطلب المشاركون التركيز عليها.
3. الفعالية رقم (3): القانون والأخلاق: ماذا ينقصنا حتى نحترم القانون؟
 - جدول " حدث في حياتي".
4. الفعالية رقم (4): سُلبت حقوقي كيف أسترجعها؟
 - قائمة بطرق إسترجاع الحقوق المسلوبة.
5. فعالية رقم (5): من يخالف القانون يقدم للعدالة!
 - نموذج نص لمحكمة نموذجية. (انظر المواد التثقيفية في الملحق رقم (2).
6. فعالية رقم (6): مفهوم إستقلال القضاء.
 - سكتش مسرحي مصور متوفر لدى مشروع أركان أعده مجموعة من المحامين في يوم المحامي الفلسطيني، عام 2005.
7. الفعالية رقم (7): مشروع قانون رعاية الشباب الفلسطيني.
 - الكلمة الضائعة ومواد مختارة من مشروع قانون الشباب الفلسطيني.
8. فعالية رقم (8): الشباب ومؤسسات العدالة الرسمية وغير الرسمية.
 - لا يوجد. يشجع الميسر أن يكون مبدعاً، فيصمم نشاطاته الخاصة.
9. فعالية رقم (9): ماذا يمكنني أن أعمل لتعريف احترام سلطة القانون لدى الشباب؟
 - لا يوجد. يشجع الميسر أن يكون مبدعاً، فيصمم نشاطاته الخاصة.
10. فعالية رقم (10): ما الذي يمكن أن أقوم به لتعريف احترام سلطة القانون في الحي الذي أسكنه؟ مشروع التخرج من الدورة.
 - لا يوجد. يشجع الميسر أن يكون مبدعاً، فيصمم نشاطاته الخاصة.

الفعالية رقم (1): "ماذا نعرف عن القانون في حياتنا اليومية؟"

العبارات التي يمكن إستخدامها للقاء الأول مع المشاركين:

1. ما هو القانون.
2. أنا مع إحترام القانون وأنت؟
3. القانون أمن وأمان.
4. القانون لا يحمي المغفلين.
5. بلا قانون بلا هم.
6. لا أحد فوق القانون.
7. حقوق المواطن.
8. واجبات المواطن.
9. حضا أوفر.
10. لا عدالة بدون سيادة القانون.
11. من مصلحتي إحترام القانون.
12. القانون مسؤولية جماعية.
13. من من حقه تغيير القوانين؟
14. الدستور.
15. العين بالعين والسن بالسن والباديء أظلم.
16. قانون أساسي.
17. سلطة قضائية.
18. مجلس تشريعي/ برلمان.
19. سلطة تنفيذية.
20. شرطة.
21. محكمة.
22. قاضي محكمة.
23. مصلح عشائري.
24. محامي.
25. كاتب محكمة.

نموذج ميثاق عمل:

1. المساواة/ العدل في تعامل الميسر مع المشاركين.
2. الحوار/ عدم التفرد بالقرارات.
3. الإلتزام بالنظام والهدوء.
4. إحترام الآخرين.
5. الإستماع للآخرين والإصغاء لهم.
6. عدم استخدام أسلوب التجريح.
7. الإلتزام بالنشاطات.
8. الصدق.
9. الإلتزام بالوقت والمواعيد.
10. حرية التعبير والتعبير عن الرأي.

▪ طرق حل النزاع لمن يخالف الميثاق:

1. الصلحة.
2. حرمان من النشاط.
3. محاكمة.

**الفعالية رقم (2): المواطنة: حقوق وواجبات
الكلمة الضائعة**

أشطب الكلمات في المربعات وحاول أن تجد الكلمة الضائعة

ا	ل	ع	د	ل	ق	د	و	ل	ة
ا	ر	ش	ر	ط	ة	ح	ر	ي	ة
ل	أ	س	ل	ط	ة	ا	ف	ي	ن
م	ي	ق	ة	س	ك	ن	و	ق	ح
س	ا	و	ك	ت	ن	ظ	ي	م	ن
ا	ن	ق	ر	أ	م	ل	ا	ء	م
و	س	ح	ا	ن	ق	ا	ب	ي	س
ا	ا	ا	ش	س	م	و	ا	ط	ن
ة	ن	ي	م	ة	ي	س	ا	ي	س
ا	ل	ت	ع	ل	ي	م	ص	ح	ة

العدل / دولة/ المساواة/ سلطة/ حرية رأي/ حق في التعليم،/ سكن ملائم/ تنظيم نقابي/
حقوق إنسان/ مشاركة سياسية/ مواطن/ صحة/ شرطة

▪ **المواضيع التي من المتوقع أن يطلب الشباب التركيز عليها:**

1. حقوق الشباب وواجباتهم.
2. واجبات المواطن وواجبات الدولة.
3. العدل والمساواة.
4. حقوق الانسان.
5. المحاكم/ المحاكم الشرعية.
6. السلطة التشريعية.
7. الشرطة- السلطة.
8. القانون الأساسي/ الدستور.

9. الجرائم/العقوبات.
10. السلطة الفلسطينية.
11. الدولة.
12. المحامي/ المحاماة.
13. التعليم.
14. الصحة والتدخين.
15. البيئة/ صحة البيئة.
16. الحق في العلاج.
17. قانون السير.
18. المشاركة السياسية
19. التنظيم النقابي

الفعالية رقم (3): القانون والاخلاق: ماذا ينقصنا حتى نحترم القانون؟

جدول " حدث في حياتي "

اختر من المواضيع التالية أمثلة من حياتك، من حارتك، من الشارع أو أي مكان آخر:
الكذب، عدم الالتزام بسد الديون، السرقة، بلفون مع كاميرا، التدخين، قطع الإشارة الحمراء، الرشوة، عدم رد السلام، شهادة الزور، الغش، الخ.

حدث في حياتي	غير قانوني	غير أخلاقي	ماذا كانت النتيجة؟ ما الضرر الذي حصل؟	كيف سأغير الوضع؟
1.				
2.				
3.				
4.				

الفعالية رقم (4): سُلبت حقوقى ... كيف أسترجعها؟

■ سُلبت حقوقى: لاستعادتها سأعمل على:

1. رفع تقرير أو شكوى للشرطة.
2. اللجوء إلى الأقارب والواسطات ذوي السلطة.
3. إستخدام الأدلة والبيانات.
4. عن طريق الفزعة والطوشة.
5. اللجوء إلى القضاء العشائري ورجال الدين.
6. توكيل محامي واللجوء للمحكمة.

7. إستخدام الجهات المأجورة.
8. تزوير الحقائق عن طريق وثائق مزورة.
9. إستخدام المنصب العام من أجل أغراض شخصية.
10. أخذ الحق بالتهديد والوعيد.
11. التنازل عن الحق.
12. أخذ المشورة من قبل الجهات المختصة.
13. إستخدام الوساطة.

■
الفعالية رقم (5): من يخالف القانون يقدم للعدالة!
■ نموذج نص لمحاكمة نموذجية.

■ الفعالية رقم (6): مفهوم استقلال القضاء.
■ سكتش مسرحي مصور متوفر لدى مشروع أركان أعده مجموعة من
المحاميين في يوم المحامي الفلسطيني عام 2005.

الفعالية رقم (7): مشروع قانون رعاية الشباب الفلسطيني.

■ مواد من مشروع قانون رعاية الشباب الفلسطيني توزع على
المشاركين

- الفعالية رقم (8): الشباب ومؤسسات العدالة الرسمية وغير الرسمية.
- أسماء وعناوين مقترحة لمؤسسات يمكن زيارتها ولقاء مسؤوليها.
 - صورة للمشاركين من مدرسة كفر عقب في زيارة لمحكمة العدل العليا ونقابة المحامين.

الفعالية رقم (9): ماذا يمكنني أن أعمل لتعزيز إحترام سلطة القانون لدى الشباب؟

الفعالية رقم (10): ما الذي يمكن أن أعمله لتعزيز إحترام سلطة القانون في الحي الذي أسكنه؟ مشروع التخرج من الدورة.

الملحق الثاني

مواد تثقيفية للميسرين

1. مواد تثقيفية من إعداد طاقم مشروع أركان.
2. عناوين الصفحات الالكترونية للمؤسسات العاملة في مجال سيادة القانون.
3. أين أجد نسخاً الكترونية من الإتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بسيادة القانون وحقوق الإنسان؟
4. أين أجد نسخاً الكترونية من القوانين الفلسطينية؟
5. مصادر أخرى.

القانون والمجتمع (أ)

مصطفى مرعي

كلنا ننادي باحترام القانون

يتفق الجميع على المناداة بضرورة احترام القانون. وتزداد المناداة بضرورة قيام المجتمع على أسس من أهمها احترام القانون. وهذا أمر تزداد المناداة به في بعض الفترات، كالفترة التي سبقت وشهدت انتخابات بلدية ورئاسية وتشريعية، وإن كانت تخبو في فترات أخرى.

يشارك في المناداة بضرورة احترام القانون فئات الشباب، والعاملين، والمحامين والقضاة، والسياسيين والفاعلين في حقل العمل الأهلي وغيرهم. ويشارك في المناداة كذلك الطفل والرجل، والذكر والأنثى، وذوي الحاجات الخاصة وبقيّة أفراد المجتمع، ورجل الشارع والسياسي، والمزارع والتاجر، والمدني والعسكري، ونحن وأنا.

ننادي باحترام القانون رغم كل شيء

لقد ارتسمت صورة للقانون لدى كثير من المواطنين الفلسطينيين، مفادها أن القانون ليس سوى أداة للتسلط والمحابة، والقهر ومصادرة الحقوق. وقد استمرّ هذا عقود من الزمن. بالتالي، لم يعرف عن القانون على مدى هذه العقود الطويلة أنه يوصل الضعيف إلى حقه، ويمنع مصادرة الحقوق، بل كان هو مصدر الويلات.

وإن كان الحال قد تغيّر، عقب تأسيس سلطة وطنية على أجزاء من أرض الوطن، فإنّ التغيّر لم يكن إلاّ جزئياً، ذلك أنّ سلطة الاحتلال لا زالت تمارس الكثير من الصلاحيات. وهذا يعقدّ الحال من ناحية، لكنّه قد يكون مفيداً، إذا أحسن استغلاله. فهو يمكن من توضيح الفرق بين القانون "الوطني"، النابع من حاجات المجتمع، والقانون "الغريب"، الذي يخدم مصالح أخرى.

القانون والمجتمع

ما هو القانون؟

يعرف "القانون" بأنه مجموعة من قواعد السلوك المجتمعي العامة، المجردة، الملزمة. أما "المجتمع" الذي نقصده هنا فهو ليس مجرد تجمع أفراد لا يربطهم هدف، بل هو تجمع منظم من الأفراد والجماعات، توجد فيه سلطة ارتضاها لتمارس السيادة على أفرادها وأرضها، بحيث يكون لها ضمان احترامهم أحكام القانون، صيانة للحقوق والحريات التي يرى المجتمع أنها جديرة بالحماية.

لكن ماذا تعني كل من عناصر تعريف القانون؟

❖ القانون يتضمّن قواعد سلوك مجتمعي: فالإنسان كائن اجتماعي بطبعه، لا يقوى على العيش وتلبية حاجاته وحيداً. ووجود الأفراد في جماعة يحتم وجود قواعد تنظم سلوكهم وعلاقاتهم. وهذا

دور القواعد القانونية التي تشكل بمجملها القانون. ومن مقتضيات هذا أنّ القاعدة القانونية تنظم السلوك، دون غيره. فالقواعد القانونية لا تعنى، عموماً، بالنوايا أو المشاعر أو الأحاسيس ان لم تظهر الى العالم الخارجي.

❖ القانون يتضمّن قواعد عامة مجردة: فالقاعدة القانونية يجب أن تكون موجّهة بشكل عام، ومعدّة للانطباق على الأشخاص والوقائع كلما توفرت الشروط أو الصفات التي حددتها القاعدة بغض النظر عن الشخص ذاته أو الواقعة عينها. فلا يجوز أن تكون القواعد القانونية مبنية على أو هادفة الى التمييز بين الأفراد على أساس أيّ كان. ولا ينتقص من الأمر أن تصدر القاعدة القانونية موجّهة الى فرد أو أفراد محددين ومع ذلك تبقى قاعدة قانونية، ويشترط لصحة ذلك أن توجّه للصفات لا الذوات.

❖ القانون يتضمّن قواعد مبنية على الالزام: فبغير الإلزام تصبح قواعد القانون مجرد توصيات أو أخلاق، ولا ترقى الى مصاف القواعد القانونية.

القانون والمجتمع

القانون والمجتمع:

من تعريف "القانون" في اعلاه يتبين كيف أن وجود القانون مرتبط بوجود المجتمع، فالمجتمع، بالرغم من ترابط عناصره ومكوناته، فيه مصالح متعدّدة، متشعبة ومختلفة، ومتضاربة، فردية، جماعية وعامة. ولذا وجب على المجتمع، وسلطاته، أن يقوم بتنظيم هذه المصالح ورعاية والموازنة بينها، وحماية ما يستحق الحماية منها. وكي يتم ذلك، وجب أن يكون هناك نظام ينظمها، وهو القانون.

ولأن المصالح متشابكة، ولأن هناك مصالح عليا للمجتمع لا يجوز الإضرار أو المساس بها، كان على الأفراد تفضيلها على مصالحهم الشخصية. ولأن الحقوق الفردية في مراتب، سواء منها الحقوق المالية أو غيرها، وجب أن يكون هناك تنظيم لهذه الحقوق. وهذا التنظيم أيضاً يتم من خلال القانون.

القانون حامى الحقوق:

وبعد، يظهر جلياً كيف أن القاعدة القانونية ما وجدت الا لحفظ حقوق الأفراد وضمان عدم الاعتداء عليها ومعاقبة الفاعلين. كذلك يضمن القانون اصلاح الضرر، من خلال التعويض وغيره، في حالة حصول اعتداء أو خرق لحق مضمون بالرغم من كل الوسائل التي وضعت من أجل ضمان عدم حصول ذلك. **فالقانون يأتي وينص على حق معين ويشير بأن هذا الحق جدير بالحماية برأي المجتمع، ولذلك فإن على الجميع احترامه ومن أجل ذلك يضع القانون وسائل لحماية هذا الحق كان يضع عقوبة تردع كل من نسول له نفسه الاعتداء على هذا الحق. كيف لا وقد أقر المجتمع أن هذا الحق جدير بالحماية؟**

لا غنى عن القانون:

فالقانون ما هو الا وسيلة لحماية الحقوق، لا فرق في ذلك بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة، وحقوق المجتمع، وحقوق الدولة. وبقيامه بهذه المهام النبيلة والحيوية لحسن سير الحياة في المجتمع وانتظامها، يكون القانون أداة لا غنى للفرد والجماعة والمجتمع والدولة عنها. أما البديل، فهو الفوضى!

(ب) سيادة القانون في فلسطين "حكومة قانون لا حكومة رجال"

سمر العمدة

ما هي مصلحتك في سيادة قانون؟؟؟

- ❖ لأنه ضمان لصون حرياتك في المجتمع ومنع التعديات على حقوقك الأساسية.
- ❖ لأنه هو الوسيلة الوحيدة التي تضمن لك، لي، وللجميع الشعور بالأمان في العلاقات بالمجتمع وعلى الممتلكات الخاصة.
- ❖ لأنه يضمن الأمان والانتعاش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لك وللجميع.

سيادة القانون
تعني ضمان
مصلحة الفرد
والمجتمع

أذا ماذا تعني سيادة القانون لك؟؟؟

- ❖ "أن لا أحد فوق القانون" هذا صحيح، لكن لسيادة القانون مفاهيم عديدة:
 - إن سيادة القانون أصل من الاصول الدستورية، يترتب عليه أنه لا يمكن للحكومة أن تمارس سلطتها إلا وفقاً للقوانين السارية.
- ❖ وسيادة القانون يعد صمام الأمان لضمان وحماية الحقوق الاجتماعية والسياسية لك ولي وللجميع في المجتمع الفلسطيني، من ضمنها توفير مجموعة من التشريعات (القوانين) الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والجزائية والإدارية وغيرها.
- ❖ سيادة القانون شرط أساسي للديمقراطية.

سيادة القانون:
لا أحد فوق
القانون

وحتى نصل جميعاً الى سيادة القانون فلا بد من توافر ضمانات اساسية، منها:

- ❖ وجود دستور أو قانون أساسي: يوجد في فلسطين قانون أساسي، وجرى العمل على إعداد مسودة دستور لفلسطين، لكن لم يتم اقراره بعد.
- ❖ الفصل بين السلطات الثلاثة واستقلال كل واحدة منها عن الأخرى: وهذا يعني أن يكون للسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية صلاحيات واضحة، على أن يبقى لكل منها الرقابة على حسن عمل الأخرى.
- ❖ استقلال القضاء لضمان حماية حقوق المواطنين.
- ❖ ضمان حماية الافراد وحرياتهم.

سيادة القانون في فلسطين "حكومة قانون لا حكومة رجال"

إن لك دوراً أساسياً لضمان الوصول لاحترام سيادة القانون فكيف يكون ذلك؟

1. احترام القانون والعمل بمقتضاه.
2. اللجوء الى المحاكم لحل النزاعات.
3. توكيل محام للدفاع عنك.
4. فهم معنى سيادة القانون وشرحه للمحيطين بك.
5. الاصرار على حقك الذي كفله لك القانون الاساسي والتشريعات الأخرى.

6. محاربة الفساد بكل ما أوتيت من قوة.
هل أقوم بدوري في هذا المجال؟ الجواب عندك فكر قليلا ستجد الجواب لديك

يحتاج أي نظام ديمقراطي الى أسس ليبنى عليها. لنفكر سوياً حول هذه الاسس

احترام الدستور والقانون	المساواة بين الجميع
الرقابة على الحكومة	حرية التعبير والرأي
الفصل بين السلطات الثلاث	الانتخابات الحرة والنزيهة
احترام حقوق الانسان	الشفافية والمحاسبة
التعددية السياسية	محاربة الفساد

"لن يمارس الفرع التشريعي في الحكومة ابدأ السلطات التنفيذية أو القضائية أو أي منهما، كما لن يمارس الفرع التنفيذي مطلقا السلطات التشريعية أو القضائية أو أي منهما، والفرع القضائي لن يمارس مطلقا السلطات التنفيذية أو التشريعية أو أي منهما: والهدف من ذلك ان تكون الحكومة "حكومة قانون لا حكومة رجال"

المادة 1780، دستور كومنولث ماساشوستس، جون ادامز، القسم الاول

قف الإشارة حمراء القانون والأخلاق

ابراهيم بشارات

الأخلاق

"ليست وخذ الضمير بعد
مخالفة القانون، وإنما
الشعور العميق في النفس
الذي ينقث فيها روح
الالتزام في الخفاء كما في
العلن" "علاء عبدالمجيد
الناجي: مجلة الوطن الالكترونية"

ما هو القانون

مجموعة قواعد تنظم علاقات الناس/المواطنين بعضهم ببعض وعلاقتهم بالمجتمع، وتحدد لهم سبل سيرهم وسلوكهم وتحافظ على حقوقهم.

فمثلاً الكذب غير مقبول اجتماعياً و يوبخ الكاذب من قبل زملائه والآخرين، لكن لم يتم سن قاعدة قانونية معينة تعاقب الكاذب الا في حالة تحول كذبه الى جريمة، كشهادة زور قد تسبب ظلماً للآخرين، وبهذا يعاقب شاهد الزور قانونياً ويوبخ أخلاقياً.

قواعد الاخلاق هي إحدى الأسس التي استمدت منها القواعد القانونية، حيث يبدأ التزام الانسان بحياته بالتصرف والسلوك كما هو متفق عليه في المجتمع على أنه مقبول، وعندما تتعدى تصرفات الانسان ما هو مقبول مجتمعياً ويسبب الضرر للآخرين، يسعى قادة المجتمع (السلطة التشريعية) إلى تشريع عقاب للمخالفين من خلال قانون.

هل أحترم القانون

نعم. عندما ألتزم بتطبيقه في كل الأحوال.
لا . عندما أقطع الإشارة الحمراء مثلاً وأقول في قرارة نفسي " الحمد لله. " لا يوجد شرطي " او "لا يوجد
كميرا"!!

أوجه الاختلاف بين القانون والاخلاق

من حيث النطاق:

القانون: يهتم بسلوك الانسان الخارجي الذي له علاقة بالآخرين (أفراداً وجماعات) .
الاخلاق: تهتم بتصرفات الفرد في كل الاحوال.

من حيث الشدة:

القانون يعنى بالمصلحة السياسية والمنفعة العامة للمجتمع، وحقوق الأفراد.
الاخلاق تعنى بالاصلاح التام وتسعى الى الكمال.

مثال: ليس مقبول اخلاقياً في مجتمعنا أن لا تسدد ديونك مهما طال الزمن، أما قانونياً فاذا لم يطالبك الدائن
بحقه فيعد مدة زمنية معينة يسقط الدين.

من حيث الجزاء

القانون: تحدد الدولة من خلاله العقوبات وتفرضها على المخالفين. مثل مخالفات قانون السير.
الاخلاق: يحدد المجتمع من خلالها القواعد والعقوبات ويفرضها. مثل مخالفة رأي العشيرة، أو القيام بفعل
يعتبر " شائناً" ولكنه ليس بالضرورة مخالفة للقانون.

متى علينا أن نحترم/ نطبق القانون والأخلاق؟

علينا احترام القانون دوماً، وبغير ذلك نكون عرضة للمساءلة والعقاب. أما الأخلاق فلا واجب قانوني
باتباعها، لكن المجتمع وأفراده يتوقعون احترامها.

هل قطع الإشارة الضوئية الحمراء مشكلة قانونية أم اخلاقية؟

كلاهما

من الرقيب على تصرفاتي؟

ضميري أولاً ومن ثم الآخرين والمجتمع والدولة.

من سيحاسبني؟

بإمكاني أن أقف وأفكر وأن أجب عن هذا السؤال بنفسني.

هل أستطيع أن أغير سلوكي؟ لماذا؟

نعم وإلى الأفضل، لأن في ذلك مصلحة شخصية لي، ومصلحة للمجتمع، في كل الأحوال..

هل أستطيع أن أتغير وأن أغير الآخرين؟ كيف؟
يمكنني أن أجرب، فالتجربة أكبر برهان.

القانون والأخلاق قف الإشارة حمراء

ماذا ستعمل بهذه النشرة؟

من فضلك لا ترمها على الرصيف. الرجاء نسخ عدة نسخ منها وتوزيعها على معارفك وأصدقائك. أحتفظ بالأصل، علك تستعمله مرة أخرى.

من سيقراها؟

كل من أخذ منها نسخة

هل يوجد مراجع أخرى مفيدة

نعم. ولكن في النهاية سلوكك هو العبرة ----- هو المرجع الأول والآخر.

هل يوجد عندك ملاحظات؟

أكيد.----- لا تتردد بالاتصال بمشروع أركان

(د) دور المواطن في تعزيز مبدأ سيادة القانون: المواطنة حقوق وواجبات لا تصمت، لا تخجل ! تكلم

زياد عبد الله

كثيراً ما نسمع هذه الأيام عن عدم إحترام سيادة القانون وانتشار الفوضى والتجاوزات وغير ذلك من المظاهر السلبية في مجتمعنا. ويبدو أحياناً للمتابع أو القارئ أو المستمع وكأن الحديث يدور عن أفعال وأوضاع لا علاقة لنا بها أو كأن ما يحدث يقوم به آخرون لا وجوه لهم ولا أسماء، أو كأن أياً منا لا تقع عليه مسؤولية ولو بقدر قليل عما آلت إليه الأوضاع. وهنا يبرز السؤال ما هي مسؤولية كل منا كمواطنين في تعزيز مبدأ سيادة القانون؟ وما الذي ينبغي على كل واحد منا عمله للحد من انتهاك القانون واحترام سلطة القضاء؟

المواطنة لا تعني فقط التمتع بالحقوق والحريات الأساسية التي يكفلها القانون، بل تشمل أيضاً إحترام القانون والخضوع لأحكامه من قبل كل مواطن مهما علا شأنه. فسيادة القانون تعني "خضوع جميع أفراد الشعب، بما في ذلك القائمين على أجهزة الحكم، لحكم القانون، إذ لا سلطة فوق سلطته". وما دام الأمر كذلك فإن من واجب كل مواطن ومواطنة إحترام القانون في كل وجه من أوجه الحياة. وهكذا فإن ممارسة إحترام القانون تبدأ من النفس، وتغرس في نفوس الأبناء والبنات، وتشكل نموذجاً ومثالاً يحتذى من الآخرين.

ما دام الأمر واضحاً إلى هذا الحد فلماذا لا يلتزم العديد باحترام أبسط قواعد القانون، مثل عدم عبور الطريق والاشارة الضوئية حمراء؟ أو إلقاء النفايات في الشارع؟

ما المشكلة؟ لعل السبب في:

- الجهل بالقوانين؟
- عدم "وجود أخلاق"؟
- عدم وجود سلطه ترعى تطبيق القانون وتسهر على ضمان إحترام أحكامه؟
- قلة الوعي بمعنى المواطنة (حقوقاً وواجبات)؟
- أم كل ما سبق؟

دور المواطن في تعزيز مبدأ سيادة القانون: المواطنة حقوق وواجبات لا تصمت، لا تخجل ! تكلم

بالله فكر معنا..... مهما كانت الإجابة فبإمكانك أن تغير.....

معظمنا يعلم أنه في العديد من البلدان يحترم المواطن القوانين لأنه يعلم أنه مساءل من المواطنين الآخرين أنفسهم وليس من الدولة فقط، وقد يوبخ على فعلته إذا ألقى النفايات في الشارع حتى قبل أن توجه له مخالفه من الموظف المختص.

قال رسول الله (ص) «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان». ، لن تخسر شيئاً اذا بدأت بنفسك ومارست إحترام القانون مع جيرانك و في الشارع و مكان العمل أو إذا نهيت مخالفاً للقانون بأن من مصلحته إحترام القانون. ولن تخسر شيئاً إذا توجهت بالشكوى لئنا نبتك في المجلس التشريعي أو لرجل القانون، وكذلك الأمر عند تنفيذك أحكام القضاء.

ماذا أفعل بهذه النشرة؟

من فضلك لا ترمها على الرصيف. انسخ منها عدة نسخ ووزعها على معارفك وأصدقائك واحتفظ بالأصل.

من سيقراها؟

كل من أخذ منها نسخة

هل يوجد مراجع أخرى مفيدة

نعم. ولكن في النهاية سلوكك هو العبرة ----- هو المرجع الأول والأخير.

هل يوجد عندك ملاحظات؟

أكيد.-----/إن لا تتردد في الاتصال بمشروع أركان

**(هـ) دور مهنة المحاماه في تعزيز سيادة القانون وإستقلال ونزاهة القضاء وخدمة المواطن
المحامي بحق مرآة للعدالة**

**محام أفضل يعني لي: قضاء نزية.... ومعرفة بالحقوق وضمن لها..... وضمانه لتنفيذ الواجبات.
خليل عنصرة**

عزيزتي المواطنه... عزيزي المواطن، نود بهذه الورقة أن نبين لك دور مهنة المحاماة ووجود محام أفضل من أجل ضمان حياد ونزاهة وإستقلال القضاء الفلسطيني، وتعزيز إحترام سيادة القانون، ولخدمتك أيضاً.

اعلم أنه يقع على عاتق المحامي واجبين أساسيين:

- واجب مهني: أي الذي يتعلق بحسن أدائه لمهنته من أجل تحصيل حقوقك كموكل/ موكله بصوره صادقة وأمانة وغير متحيزة وصحيحة خالية من الأخطاء.
- واجب وطني عام: يتمثل في محورين:
 - الأول يتعلق بتطور مهنة المحاماة وتطور القطاع القانوني في فلسطين؛ والآخر،
 - تجاهك كمواطن/ كمواطنة بشكل عام: مثلاً توعيتك بالحقوق والواجبات القانونية، والعمل من أجل صون حقوقك وضمن تنفيذ الإلتزامات الملقاه على عاتقك.

**حسب رأيك، هل يتعزز إستقلال القضاء وسيادة القانون بمحامٍ أفضل يقوم بواجباته بصورة صحيحة؟
الإجابة: نعم، لأن :-**

- محاميك هو/ هي مرآة تعكس وضع القضاء، فكلما كان أداء محاميك أفضل كلما زادت ثقتك بالقضاء، اليس كذلك؟
- محاميك هو/ هي ممثلك أمام القضاء، وهو/ وهي مؤتمن/ مؤتمنه على حقوقك. لذلك كلما كان محاميك جيداً، كلما أصبح رادعاً لأصحاب النفوذ، ولخصومك الذين قد تسول لهم أنفسهم التلاعب بالقانون خدمة لمصالحهم الشخصية، وهم يعملون أحياناً خلسة تحت غطاء وهمي من القانون.

**دور مهنة المحاماه في تعزيز سيادة القانون وإستقلال ونزاهة القضاء وخدمة المواطن
المحامي بحق مرآة للعدالة**

محام أفضل يعني لي: قضاء نزية.... ومعرفة بالحقوق وضمن لها..... وضمانه لتنفيذ الواجبات.

- محاميك هي/ هو الرقيب الأول على عمل القضاة/ القضاء، يراقب/ تراقب أخطاء القضاة/ القضاء المتعمدة وغير المتعمدة ويبدل/ وتبذل الجهد من أجل التقليل منها ووقفها بالوسائل القانونية المتاحة.
- محاميك هي/ هو أيضاً الرقيب الأول على عمل الدولة بكامل أجهزتها التنفيذية والإدارية.
- القضاة وأعضاء النيابة هم/ هن قانونيون بالأساس، فقد يتحول محاميك يوماً إلى قاض أو مدعٍ عام والعكس صحيح، وبالتالي يصبح القضاء أفضل كلما شغله قضاة أفضل، وكلما كان لدينا قضاة أفضل كان في فلسطين محامين أفضل، والعكس صحيح.

لا تعتقد أن المحامي فقط وكيلك في قضية شخصية، بل اعلم أنه يمكنه إمكانها المشاركة في التنمية القانونية في فلسطين. فالمحامي يعمل على :-

- المساهمة في صياغة القوانين سواء في داخل المجلس التشريعي أو بالعمل مع الجهات المختصة، في مسعى لضمان مصلحتك الشخصية والعامّة بتوفير قوانين نزيهة وتتجاوب والإحتياجات الوطنية ويعمل/ تعمل على تعزيز سيادة القانون.
- العمل في المؤسسات الحكومية والوزارات التي عادة ما تقترح مشاريع القوانين.
- العمل في المؤسسات والمراكز المستقلة التي تراقب عمل القضاء وضمان حياده وإستقلاله.
- العمل مع المؤسسات التي تعزز مهنة المحاماة، مثل نقابة المحامين وغيرها من المؤسسات.

كيف يمكن لمحاميك أن يساهم في توعيتك وتوعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم القانونية؟

محاميك والقانونيون بشكل عام هم أكثر فئات الشعب معرفة بالقوانين والأقدر على تفسيرها، لذلك فهم/ فهن أنسب قطاعات المجتمع لتقديم المشورة والنصح حول الحقوق وطرق تحصيلها والواجبات والعقوبات المفروضة حال عدم إحترامها. فهم/ فهن بمثابة إحدى حلقات الوصل المهمة ما بينك وبين الدولة.

دور مهنة المحاماه في تعزيز سيادة القانون وإستقلال ونزاهة القضاء وخدمة المواطن
المحامي بحق مرآة للعدالة

محام أفضل يعني لي: قضاء نزيه..... ومعرفة بالحقوق وضمان لها..... وضمانه لتنفيذ الواجبات.

ومن الأمثلة على ما يقوم به المحامون بهذا الخصوص:

- تقديم النصح والإرشاد القانوني المجاني أو بمقابل رمزي للمواطنين من خلال العمل مع مؤسسات وهيئات وطنية عامة أو خاصة
- العمل في مؤسسات وهيئات محلية تساند وتضغط باتجاه حماية حقوقك والدفاع عنها بطرق مختلفه، منها رفع الدعاوى أمام القضاء، تقديم الشكاوى والتظلمات للجهات المختصة، وغيرها؛ وأخيراً
- العمل في مكاتب المحاماه لتقديم النصح والإرشاد، وكذلك تمثيل المواطنين في القضايا التي تقسر لهم القانون، وتدافع عن حقوقهم، وتنصحهم بعدم القيام بأعمال مخالفه للقانون.

نخلص من كل ذلك بالقول أنه إن توفر لك محامٍ أفضل، فإن ذلك من شأنه أن يرفع من مستوى إحترام القانون في فلسطين، ويساهم في ضمان تنفيذه بشكل أفضل ومعاقبة من يعتدي على حقوقك حتى يكون رادعاً لمن يتعدى عليها، وكذلك يوفر كفاءات توعيك بحقوقك وواجباتك وتدافع عنها.

معاً من أجل محامٍ فلسطيني أفضل لا نتردد في اختياره.

2. عناوين الصفحات الالكترونية للمؤسسات العاملة في مجال سيادة القانون:

أ. مؤسسات فلسطينية

	Name	الإسم	الموقع الالكتروني/البريد الالكتروني
1	Adalah: The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel	عدالة: المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل	www.adalah.org
2	Al Haq Law in the Service of Man	مؤسسة الحق-القانون في خدمة الإنسان	www.alhaq.org
3	Al Huda Development Association	مؤسسة الهدى للتنمية	alhudadev@yahoo.com
4	Al Karmel Cultural Society	جمعية الكرمل الثقافية	karmel93@hotmail.com
5	Al Mezan Center for Human rights	مركز الميزان لحقوق الإنسان	www.mezan.org
6	Al-Dameer Association for Human rights	مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان	www.aldameergaza.org
7	Arab Thought Forum	الملتقى الفكري العربي	www.multaga.org
8	Bisan Center for Research and Development	مركز بيسان للبحوث والتنمية	bisanrd@palnet.com
9	Center for Human Research and Social development	مركز الأبحاث الإنسانية والتنمية المجتمعية	chrtd@palnet.com
10	Center for Palestinian Research and Studies (CPRS)	المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات	www.cprs-palestine.org
11	Citizen's Rights Center	الملتقى الفكري العربي	www.multaga.org
12	Civic Forum Institute	مؤسسة الملتقى المدني	www.cfip.org
13	Community Training Center & Crisis Management		www.home4arab.com
14	Cultural and free thought Association (C.F.T.A)	جمعية الثقافة والفكر الحر	www.palnet.com/cfta
15	Gaza Center for Rights and Law	مركز غزة للحقوق والقانون	www.gqrl.com
16	Institution name Palestinian Bar Association	نقابة المحامين الفلسطينيين	www.pbanet.org
17	Birzeit University Institution of Law	معهد الحقوق -جامعة بيرزيت-	www.lawcenter.birzeit.edu
18	Jerusalem Legal Aid and human Rights Center JLAC	مركز القدس للمساعدات القانونية وحقوق الإنسان	www.mosaada.org
19	Mashriqiyat	مشرقيات	mashrq@palnet.com
20	MIFTAH, The Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy	مفتاح، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية	www.miftah.org
21	MUSAWA-The Palestinian Center for the independence of the judiciary and the legal Profession	مساواة _ المركز الفلسطيني لاستقلال القضاء والمحاماة	www.musawah.org
22	Muwatin, The Palestinian Institute for the Study of democracy	مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية	www.muwatin.org
23	Palestinian Center for Peace & Democracy	المركز الفلسطيني للسلام والديمقراطية	www.pcpd.org
24	Palestinian Conflict Resolution Center W/AM	ونام - المركز الفلسطيني لحل النزاعات	www.palnet.edu/-/alaslsh

25	Palestinian Center for Helping Resolve community Disputes	المركز الفلسطيني للمساعدة في حل النزاعات المجتمعية	www.palnet.com/~pchrcd/
26	Palestinian commission for refugees rights protection	الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين	www.pcrp.org
27	Palestinian Prisoners Club	نادي الأسير الفلسطيني	www.ppsmo.org
28	Ramallah Center for Human Rights Studies	مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان	www.rchrs.org
29	The Congregation for Palestinian Right	التجمع للحق الفلسطيني	www.pal-cpr.org
30	The Democracy and Workers' right center	مركز الديمقراطية وحقوق العاملين	www.dwrc.org
31	The Palestinian Society for Consumer protection	الجمعية الفلسطينية لحماية المستهلك	p_s_consumer@hotmail.com
32	The Palestinian Association for Legal Sciences	الجمعية الفلسطينية للعلوم القانونية	www.pals.org
33	The Palestinian Center for Human Rights	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	www.pchrgaza.org
34	The Palestinian Foundation for culture, science and development-NASCD-	الهيئة الفلسطينية للثقافة والعلوم والتنمية	www.nascd.org
35	The Palestinian Independence Commission for Citizen's Rights	الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطنين	www.piccr.org
36	Union of Democratic Palestinian Youth (ASHAD)	اتحاد الشباب الفلسطيني الديمقراطي	asho_p@hotmail.com
37	Women Center for Legal Aid and Counseling (WCLAC)	مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي	www.nisaa.org/wclac
38	Women's Affair Technical Committee (WATC)	طاقم شؤون المرأة	www.pal-watc.org
39	Women's Affairs Center	مركز شؤون المرأة	www.wacgaza.org

ب. مؤسسات إقليمية

	Name	الإسم	الموقع الإلكتروني
1	The Arab Center for Independence of the Judiciary & the legal profession	المركز العربي لإستقلال القضاء والمحاماة	www.acijlp.org
2	Human Rights Index in the Arab countries	فهرس حقوق الإنسان في الدول العربية	www.arabhumanrights.org
3	Arab L@w Group	مجموعة عرب للقانون	www.arabl原因.org
4	The Institute for Human Rights	معهد حقوق الإنسان - لبنان	www.humanrightslebanon.org/arabic/index.html
5	The Arab Organization for Human Rights	المنظمة العربية لحقوق الإنسان	www.aohronline.org
6	Cairo Institute for Human Rights Studies	مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان	www.cihrs.org
7	Arab Institute for Human Rights – Tunisia	المركز العربي لحقوق الإنسان – تونس	www.aihr.org.tn/
8	Arab Lawyers Union	اتحاد المحامين العرب	www.arabl原因.org

ج. مؤسسات دولية

	Name	إسم المؤسسة / المركز	الموقع الإلكتروني
1	Programme on Governance in the Arab Region	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج إدارة الحكم في الدول العربية	www.pogar.org/arabic/
2	International Center for Transitional Justice	المركز الدولي للعدالة الإنتقالية	www.icti.org
3	International Bar Association	الجمعية الدولية للمحامين	www.ibanet.or
4	Global Competition Forum (GCF)	منتدى المنافسة العالمية	www.globalcompetitionforum.org
5	International Commission for Jurists	اللجنة الدولية للحقوقيين	www.icj.org
6	American Society of International Law	الجمعية الأمريكية للقانون الدولي	www.asil.org
7	Coalition for the International Criminal Court	التحالف الدولي من أجل المحكمة الجنائية الدولية	www.iccnw.org
8	Amnesty International	منظمة العفو الدولية	www.amnesty.org
9	Human Rights Watch	منظمة مراقبة حقوق الإنسان	www.hrw.org
10	United Nation High Commissioner for Human Rights	مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان – الأمم المتحدة	www.uhchr.ch
11	Penal Reform International	المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي	www.penalreform.org

3. أين أجد نسخاً الكترونية للإتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بسيادة القانون وحقوق الإنسان؟

1. Basic Principles on the Independence of the Judiciary
<http://www.ohchr.org/english/law/indjudiciary.htm>
2. Basic Principles on the Role of Lawyers
<http://www.ohchr.org/english/law/lawyers.htm>
3. Code of Conduct for Law Enforcement Officials
<http://www.ohchr.org/english/law/codeofconduct.htm>
4. Declaration of Basic Principles of Justice for Victims of Crime and Abuse of Power
<http://www.ohchr.org/english/law/victims.htm>
5. Guidelines on the Role of Prosecutors
<http://www.ohchr.org/english/law/prosecutors.htm>
6. Convention on the Rights of the Child

<http://www.ohchr.org/english/law/crc.htm>

4. أين أجد نسخا الكترونية للقوانين الفلسطينية؟

1. المقتفي، معهد الحقوق، جامعة بير زيت، muqtafi.birzeit.edu
2. القرص المدمج القانوني، مرفق يوزع مجاناً مع أجندة سيادة القانون، أركان، 2006.
3. موقع وزارة العدل الفلسطينية، الشبكة العنكبوتية، www.moj.gov.ps

5. مصادر أخرى:

1. Mednicoff, David M. "U. S. Rule of law Aid in the Arab World". Rule of Law Series, Number 61, Carnegie Endowment for International Peace, September 2005
2. Brown, Nathan J, " Evaluating Palestinian Reform", Middle East Series, Number 59, Carnegie Endowment for International Peace, June 2005.
3. أنور أبو بنورة، "ملاحظات عن علاقة القانون والأخلاق، 2005/7/30"،
<http://www.aliabha.org>
4. علاء عبد الحميد ناجي، "الأخلاق والقانون (معادلة التوازن)"، 16 أكتوبر 2004،
<http://www.alwatan.com.sa>
5. Godson, Roy, "Guide to Developing a Culture of Lawfulness" The Sicilian Renaissance Institute, UN ODCCP, City of Palermo, December 14, 2000
6. "سيادة القانون وحقوق الإنسان" - المبادئ والتعريفات الايضاحية، لجنة الحقوقيين الدولية، جنيف، 1966، ترجمة ونشر للعربية من قبل مؤسسة الحق، رام الله.
7. Civic Forum Institute Publications.
8. حقوقنا: دليل تدريبي في تعليم حقوق الإنسان،
http://www.amnesty-arabic.org/text/hre/our_rights/index.htm
9. حقوق الإنسان هي حقوقك - حقوق النساء حقوق الإنسان،
http://www.amnesty-arabic.org/text/hre/women_manual/index.htm
10. الخطوات الأولى: دليل تعليم حقوق الإنسان،
<http://www.amnesty-arabic.org/text/hre/fsteps/index.htm>
11. Education, Curricula, and Teaching Materials Links

<http://www1.umn.edu/humanrts/links/curricula-education/index.html>

12. مبادئ تدريس حقوق الإنسان: أنشطة عملية للمدارس الابتدائية والثانوية،

http://www.ohchr.org/english/about/publications/docs/abc_ara.pdf